مـــجلة جـــامعة بخت الرضا العـــلمية ربع السنوية المحكمة، العـــــدد (40) المجلد (1) مارس 2025م
معامل التأثير العربي: (1.12)
ISSN: [1858-6139], Online

مالية شركة المساهمة المبسطة دراسة في النظام السعودي

سعود بن هاني عبدالله عرب
أستاذ مساعد، جامعة جدة، كلية الشريعة والقانون

تاريخ الاستلام: 2025/02/16م تاريخ النشر: 2025/03/30م

مستخلص

هدفت الدراسة لمعرفة مالية شركة المساهمة المبسطة: دراسة في النظام السعودي. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مزايا مالية شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لأن شركة المساهمة المبسطة توفر مزايا عديدة مقارنة بالنماذج التقليدية، مثل المرونة في تأسيسها وإدارة رأس المال، أن شركة المساهمة المبسطة تواجه تحديات تتمثل في عدم وضوح الجوانب المالية والتنظيمية وأن الاختلافات التشريعية بين الأنظمة في فرنسا والمغرب تضيف تعقيدًا لفهم الممارسات المالية والإدارية. أوصت الدراسة بتنظيم فعاليات توعوية تستهدف المستثمرين لتعزيز فهمهم لخصائص وآليات عمل شركة المساهمة المبسطة، تحديث اللوائح والقوانين لضمان الفاعلية وتعزيز الشفافية في تقديم المعلومات المالية للإسهام في بناء بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين.

كلمات مفتاحية: مالية، شركة المساهمة المبسطة، النظام السعودي، رؤية 2030م.

Abstract

The study aimed to identify the financial structure of simplified join-stock company through. The study problem is formulated in the following main question: what were the advantages of the simplified join-stock company's financial structure in the Saudi legal system? The study used the descriptive and analytical approaches. The study concluded that the simplified join-stock company 'offers numerous advantages compared to traditional models. Such of flexibility in its establishment and capital management, however the simplified join-stock company faces challenges in the lack of clarity regarding financial and administrative aspects. The study recommended organizing awareness events targeting investors to enhance their understanding of the characteristics and mechanisms of the simplified join-stock company and updating regulations and laws to ensure effectiveness and enhance transparency in providing financial information to contribute to building an attractive investment environment for local and international investors.

Keywords: Finance, simplified join-stock company, Saudi legal system, Vision 2030.

مقدمة

تعتبر شركة المساهمة المبسطة واحدة من أبرز النماذج الحديثة في عالم الشركات حيث تمثل تحولًا مهمًا في كيفية تنظيم وإدارة الأعمال في المملكة العربية السعودية وفي ظل التطورات الاقتصادية السريعة والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال، أصبحت الحاجة ملحة إلى نماذج قانونية ومالية مرنة تسهم في تعزيز الاستثمار وتشجيع رواد الأعمال وقد جاءت شركة المساهمة المبسطة لتلبية هذه الحاجة، مما يعكس رؤية المملكة 2030 في دعم القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد. تتمتع شركة المساهمة المبسطة بعدد من الخصائص التي تُميزها عن الأنواع التقليدية من الشركات مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة فبينما تفرض الشركات التقليدية قيودًا أكثر صعوبة فيما يتعلق برأس المال ومتطلبات التأسيس، توفر المساهمة المبسطة خيارات مرنة للمستثمرين مما يسهل عليهم الدخول إلى عالم الأعمال وتتضمن هذه المرونة إمكانية تأسيس الشركة برأس مال أقل وتحديد هيكلها وفقًا لاحتياجات المساهمين، مما يتيح لهم حرية أكبر في تنظيم أحكام الشركة. كما تتناول هذه الدراسة الجوانب المالية الأساسية لشركة المساهمة المبسطة، بدءًا من كيفية تأسيس رأس المال، الذي يشمل الحصص النقدية والعينية، مرورًا بإجراءات الإقراض وكيفية تنظيم القوائم المالية وسيتم استعراض آليات الرقابة على الحسابات، مما يعكس أهمية الشفافية والمساءلة في إدارة الشركة و علاوة على ذلك، يمتد نطاق البحث ليشمل مقارنة بين الأنظمة القانونية والمالية المتعلقة بشركات المساهمة المبسطة في عدة دول، بما في ذلك فرنسا والمغرب، مما يوفر رؤى متعمقة حول كيفية تنظيم هذه الشركات في بيئات قانونية مختلفة تساعد هذه المقارنة في فهم التوجهات العالمية والمحلية، وتسلط الضوء على الممارسات الأفضل التي يمكن تبنيها لتعزيز فعالية هذه الشركات.

مشكلة الدراسة: تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما تأثير التمويل على نمو شركة المساهمة المبسطة واستدامتها؟ وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ما الخصائص المالية والتنظيمية لشركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي؟

2/ كيف يختلف هيكل رأس المال في شركة المساهمة المبسطة عن الشركات الأخرى؟

3/ كيف يتم تنظيم الإقراض في شركة المساهمة المبسطة وما هي القيود المفروضة عليه؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1/ استكشاف تأثير التمويل على نمو واستدامة الشركة.

2/ تقييم هيكل رأس المال ومقارنته بالشركات الأخرى.

3/ تحديد شروط إيداع القوائم المالية اللازمة لهذه الشركات.

4/ حماية حقوق المساهمين في شركة المساهمة المبسطة.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تقدم فهمًا شاملًا للخصائص المالية والتنظيمية لشركة المساهمة المبسطة مما يساعد المستثمرين والباحثين على اتخاذ قرارات مستنيرة، كما تعزز الدراسة الشفافية والثقة بين المساهمين من خلال تسليط الضوء على آليات الرقابة المالية والإدارية علاوة على ذلك، تساهم في تحديد التحديات التي تواجه هذه الشركات مما يدعم تطوير السياسات والتشريعات الملائمة ويشجع على الابتكار في أنظمة التمويل والإقراض.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من مصادر قانونية ورسمية، مثل نظام الشركات السعودي والمراجع القانونية ذات الصلة، وتحليل الوثائق القانونية لتحديد الشروط والإجراءات المتعلقة بشركة المساهمة المبسطة، إجراء دراسات حالة على شركات قائمة لتقييم كيفية تطبيق هذه المعايير عمليًا، ومقارنة النظام السعودي مع الأنظمة الأخرى مثل فرنسا والمغرب لفهم الاختلافات والتشابهات.

الدراسات السابقة

الجهني (2023م)[1]: هدفت الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية المتعلقة بشركة المساهمة المبسطة أولاً، تسعى إلى سد الفجوة القانونية عبر تقديم تحليل شامل للنظام القانوني الذي ينظم هذه الشركات، مما يعزز الفهم لأحكامها وإجراءاتها، زيادة الوعي بأهمية شركة المساهمة المبسطة وخصائصها بين القانونيين ورجال الأعمال مما يسهم في تعزيز الفهم لدورها الحيوي في الاقتصاد، وتحديد الأحكام القانونية الخاصة بشركة المساهمة المبسطة ومقارنتها مع الأنظمة القانونية الأخرى، بهدف فهم الفروق والتشابهات بين هذه الأنظمة كما قامت الدراسة ببعض توصيات لتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لهذه الشركات، مع التركيز على تعزيز فعاليتها في السوق.

دراسة فائق (2002م)[2]: هدفت الدراسة إلى استكشاف الجوانب القانونية المتعلقة بشركة المساهمة المبسطة، من خلال تحليل كيفية تشكيلها وتنظيمها ضمن إطار الشركات و تسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل للأحكام القانونية التي تحكم هذه الشركات، مع التركيز على عملية اتخاذ القرارات وإدارة الأعمال، تسليط الضوء على دور مراقبي الحسابات في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل هذه الشركات، زيادة الوعي بأهمية شركة المساهمة المبسطة في السياق القانوني والاقتصادي وتقديم توصيات تهدف لتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم عملها.

رأس مال شركة المساهمة المبسطة

يتكون رأس مال الشركة من الحصص التي يقدمها الشركاء ويمكن أن تكون هذه الحصص نقدية أو عينية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار حصص العمل جزءًا من رأس المال لأنه من الصعب تقدير قيمتها بدقة قبل تقديمها حيث تُقدم بشكل تدريجي على مدى حياة الشركة. بالإضافة إلى ذلك، لا توفر حصص العمل ضمانًا كافيًا لدائني الشركة مما يجعل من الصعب تنفيذها أو بيعها عند الحاجة لذلك، تُعتبر حصص العمل غير مناسبة لتكون جزءًا من رأس المال الثابت للشركة وفي حال قدم بعض الشركاء حصص عمل في شركات الأشخاص فإنهم يحصلون على الحق في المشاركة في نصيب من الأرباح وفقًا لما يتم الاتفاق عليه بينهم (عيد، 1970:789). يُقسم رأس مال الشركة المساهمة المبسطة إلى أسهم متساوية القيمة (وفقًا للمادة 48) وغير قابلة للتجزئة (وفقًا للمادة 58) وتبلغ القيمة الاسمية للسهم في النظام السعودي خمسين ريالًا كحد أدنى (المادة 49-1) تُجمع هذه الأسهم من خلال عملية الاكتتاب كما سيتم

[1] عبد الرحمن بن محمد سليمان الجهني (2023م) النظام القانوني الشركة المساهمة المبسطة، مجلة القضاء، المجلد 2023، العدد 32، السعودية.

[2] فائق إدريس (2002م) شركة المساهمة المبسطة المكونة بين الشركات، جامعة القاضي عياض - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، ع37.

توضيحه لاحقًا، وتُسجل في صكوك قابلة للتداول بطرق تجارية. يُعتبر رأس مال الشركة الحد الأدنى للضمان العام للدائنين وبالتالي لا يُسمح بإعادته إلى المساهمين خلال فترة حياة الشركة، وفقًا لمبدأ سلامة رأس المال (البقمي، 1406 ه: 272).

يمثل رأس المال في شركة المساهمة المبسطة إجمالي المبالغ المالية والأصول التي يتم جمعها من المساهمين بهدف تأسيس الشركة وتسيير عملياتها وهذا المبلغ يعتبر أساسياً لتمويل الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الشركة سواء كانت تتعلق بالإنتاج أو التسويق أو تطوير المنتجات والخدمات كما يلعب رأس المال دوراً محورياً في تحديد مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها التجارية حيث يؤثر بشكل مباشر على حجم ونطاق الأعمال التي يمكنها القيام بها، كلما زاد حجم رأس المال، زادت الفرص المتاحة أمام الشركة لتوسيع نطاق عملياتها واستثمار المزيد في التقنيات الحديثة، وتوظيف عدد أكبر من العاملين. بالإضافة إلى ذلك ويساهم رأس المال في تعزيز الاستقرار المالي للشركة، مما يمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية والتنافس في السوق بفعالية، لذلك تُعتبر إدارة رأس المال واستخدامه بكفاءة من العوامل الأساسية التي تحدد نجاح أي شركة مساهمة مبسطة مما يساعد على تحقيق العوائد المرجوة لكل من المساهمين والمستثمرين. (العمر،1444ه:25).

حدد المنظم السعودي أن شركة المساهمة المبسطة تتمتع بمرونة كبيرة في تحديد رأس مالها يُسمح لهذه الشركات بتحديد مقدار رأس المال المطلوب وجزء المدفوع منه، وذلك وفقاً لما يُحدده نظام الشركة الأساسي كما يحق للشركة الإشارة إلى وجود رأس مال مصرح به مما يعني أنها يمكن أن تحدد مبلغاً كحد أقصى لرأس المال الذي يمكن أن تُصدره في المستقبل ومن الجدير بالذكر أن المنظم السعودي لم يضع حداً أدنى أو أقصى لرأس مال شركة المساهمة المبسطة، مما يمنح الشركاء حرية كبيرة في تحديد هذا المبلغ بما يتناسب مع احتياجاتهم وأهدافهم تُعتبر هذه المرونة ميزة مهمة، حيث تشجع رواد الأعمال والمستثمرين على تأسيس شركاتهم دون قيود مالية صارمة، مما يعزز بيئة الأعمال ويساهم في النمو الاقتصادي. بفضل هذه السياسة، يمكن للشركات التكيف بشكل أفضل مع متطلبات السوق وتغيرات الظروف الاقتصادي. (العمر،1444ه:16).

الحد الأدنى لرأس مال شركة المساهمة المبسطة

تُعتبر شركة المساهمة المبسطة نوعاً مبسطاً من الشركات المساهمة التقليدية، حيث تتشابه معها في العديد من الخصائص الأساسية لكن ما يميز هذا النوع من الشركات هو تبسيط بعض الإجراءات، مما يسهل إدارتها ويزيد من فعاليتها ومن الخصائص الرئيسية لشركة المساهمة المبسطة أنها لا تتطلب تحديد حد أدنى لمبلغ رأس المال وفقاً للنظام السعودي، يُعفى هذا النوع من الشركات من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المفروضة على الشركات المساهمة الأخرى، مما يمنح المستثمرين والشركاء مرونة كبيرة في تحديد رأس المال وفقاً لاحتياجاتهم هذا الإعفاء يشجع الأفراد على دخول عالم الأعمال، حيث يمكنهم تأسيس شركاتهم دون قيود مالية صارمة. لذا، تُعد شركة المساهمة المبسطة خياراً جذاباً للعديد من رواد الأعمال، مما يسهم في تعزيز بيئة الأعمال وتحفيز النشاط الاقتصادي في المملكة. (**139**/1، نظام الشركات رقم م/132 لسنة 1443ه).

قرر المنظم تبسيط الشروط المتعلقة برأس مال شركة المساهمة المبسطة من خلال إلغاء الحد الأدنى المطلوب الذي كان يبلغ 500 ألف ريال وقد نص النظام على أنه "يجب ألا يقل رأس مال شركة المساهمة عن 500 ألف ريال، ويجب ألا يقل المدفوع منه عن الربع" ورغم عدم تحديد حد أدنى لرأس مال شركة المساهمة المبسطة بشكل دقيق فإن الشركاء ملزمون بتحديد رأس المال في النظام الأساسي للشركة كما جاء في النص: "يحدد في نظام الشركة الأساسي مقدار رأس مالها المصدر وقيمة المدفوع منه، ويجوز أن يتضمن نص النظام على وجود رأس مال مصرح به" (139/1، نظام الشركات رقم م/132 لسنة 1443 ه).

كما أنه حدد القانون التجاري الجزائري بعض خصائص شركة المساهمة المبسطة، حيث يشير لأنه "فضلاً عن الخصائص الأخرى المذكورة في هذا القسم تتميز شركة المساهمة المبسطة بعدم اشتراط حد أدنى لعدد الشركاء أو لرأس المال اللازم لإنشائها، وتحديد كيفية تنظيمها وإدارتها في نظامها الأساسي" (لمادة 134، القانون التجاري الجزائري رقم (22-9) معدل لسنة2022).

يرى الباحث أن المشرع الفرنسي قد عادل بين شركة المساهمة المبسطة وشركة المساهمة المغلقة من حيث عدم وجود حد أدنى لرأس المال ففي السابق، كان يُشترط ألا يقل رأس مال شركة المساهمة المبسطة عن 37,000 يورو، لكن قانون تحديث الاقتصاد الفرنسي الذي صدر في 2008 ألغى الشرط اعتبارًا من 1 يناير 2009، مما أتاح للشركاء حرية تحديد رأس المال دون التقيد بأي حد أدنى.

يرى الباحث أن شركة المساهمة المبسطة تجسد الحرية التعاقدية وهي الغاية الأساسية وراء إنشاء هذه الشركة وكما يساهم ذلك في تجنب تعقيدات شركة المساهمة التقليدية، ويقلل من النصوص القانونية الملزمة التي تنظم عملها. وبالتالي، يُتاح للشركاء حرية كاملة في تنظيم حياة الشركة وإدارتها، وهو ما يتضح من عدم نص كل من المنظم السعودي والمشرع الفرنسي على تحديد حد أدنى لرأس مال شركة المساهمة المبسطة. ويوجد حكم قرار يخص هذه الجزئية محكمة الاستئناف: المحكمة التجارية، المدينة: منطقة المدينة المنورة: رقم القرار: ٤٣٠١١٠٣٤١٠ تتلخص وقائع هذه القضية في تعاقد الطرف الأول، مؤسسة العطاء الجزل للمقاولات، والطرف

الثاني، شركة بيت الغبان للتجارة والمقاولات، على "مقاولات". بناءً على اتفاق التحكيم الوارد في البند رقم (٣) من العقد رقم (٩٠٦) المؤرخ في ١٤٣٩/٠٣/٢٦هـ، تم تعيين هيئة التحكيم في النزاع الواقع بين الطرفين وقد تم الاتفاق على أن يكون التحكيم عن طريق محكم فرد، وحيث لم يتم التوصل إلى تعيين محكم فرد، بناءً على ما تقدم من دعوى المدعية (المحتكمة) مؤسسة العطاء الجزل، سجل تجاري رقم (...) لصاحبتها مستورة دخيل الله عبد الهادي السلمي، سجل مدني والمدعى عليها (المحتكم ضدها) هي شركة بيت الغبان للتجارة والمقاولات، سجل تجاري رقم (...). بناءً على اتفاق التحكيم الوارد في العقد المبرم بين الطرف الأول (المدعية مؤسسة العطاء الجزل) والطرف الثاني (شركة بيت الغبان للتجارة والمقاولات) في النزاع الذي يتمحور حول تنفيذ أعمال العظم بدون مواد لمشروع فندق بيت الغبان المؤرخ في ١٤٣٩/٠٣/٢٦هـ الموافق ٢٠١٨/١٢/١٤م، والمتضمن الفقرة (٣) من البند(c) منطوق الحكم حكمت الدائرة بتعيين المحكم الدكتور عبد العزيز بن صالح عبد الله العبود، سجل مدني رقم (...) محكمًا في النزاع التحكيمي القائم بين المدعية مؤسسة العطاء الجزل، سجل تجاري رقم (...) لصاحبتها مستورة دخيل الله عبد الهادي السلمي، سجل مدني (...)، والمدعى عليها شركة بيت الغبان للتجارة والمقاولات، سجل تجاري رقم (...). وتحديد أتعاب المحكم بمبلغ قدره ٤٥،٠٠٠ (خمسة وأربعون ألف) ريال، تُدفع مناصفة بين طرفي النزاع، وذلك لما هو موضح بالأسباب. والله الموفق. وصلى الله وسلم على نبينا محمد. ومن الناحية العملية يمكن القول إن كل نهج له مزاياه وعيوبه فالنهج المغربي قد يضمن قاعدة رأسمالية أكثر صلابة لشركات المساهمة، لكنه قد يكون عائقًا أمام بعض المشاريع الصغيرة أو المتوسطة في المقابل النهج السعودي والفرنسي يتسم بمرونة أكبر لكنه قد لا يوفر نفس الحماية للمساهمين والدائنين في النهاية، يرتبط اختيار النهج الأنسب بالأهداف التنظيمية والاقتصادية المرجوة في كل دولة وهناك اعتبارات عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.

الحصص العينية المقدمة عند تأسيس شركة المساهمة المبسطة

عند تأسيس شركة المساهمة العامة يُعامل تقديم الحصص العينية بنفس الطريقة التي يُعامل بها تقديم الحصص النقدية، ولها نفس الآثار القانونية بما في ذلك الحقوق المرتبطة بكل منهما في مرحلة التأسيس ويحصل المؤسسون الذين يقدمون حصصًا عينية على أسهم تُسمى "الأسهم العينية"، بينما يحصل المؤسسون الذين يسددون مساهماتهم نقدًا على أسهم نقدية كما يحصل المكتتبون خلال فترة الاكتتاب العام على أسهم نقدية مقابل المبالغ النقدية التي يدفعونها لقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها (ابوزينه،2021: 837). تُمنح الأسهم العينية التي تصدر في مرحلة التأسيس للمؤسسين مقابل تقديم أصول غير نقدية كرأس مال للشركة ولا يمكن لغير المؤسسين الحصول على أسهم عينية مقابل تقديم حصص عينية، حيث تخضع هذه الحصص لتقدير قيمتها وتُدرج هذه القيمة في عقد تأسيس الشركة وفي نشرات الإصدار المتعلقة بعملية الاكتتاب العام أما المكتتبون خلال فترة الاكتتاب العام، فيدفعون نقدًا مقابل الأسهم التي يكتتبون بها و هناك نوعان من الأسهم العينية في شركات المساهمة: الأولى هي الأسهم العينية التي يحصل عليها مؤسسو الشركة عند تقديم حصص غير نقدية عند التأسيس، والثانية هي الأسهم العينية التي قد تصدرها الشركة لاحقًا في حال زيادة رأس مالها مقابل حصص عينية يقدمها المساهمون. وبالتالي، لا تقتصر الأسهم العينية على تلك الصادرة عند التأسيس بل يمكن إصدارها أيضًا لاحقًا في شركة المساهمة البسيطة، يمكن للمؤسسين أو المساهمين تقديم حصص عينية كجزء من رأس المال المدفوع، ويمكن أن تشمل هذه الحصص مساهمات غير نقدية مثل الممتلكات المادية أو العقارية أو حقوق الملكية الفكرية مما يتيح للشركاء المساهمة بطرق متنوعة غير النقد (أبو زينة ،2022: 82). ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه وفقاً للقانون الفرنسي هناك قيود واضحة على شكل رأس المال الذي يمكن للشركاء تقديمه في شركة المساهمة البسيطة فلا يُسمح للشركاء بتقديم حصص عمل كجزء من رأس المال. بدلاً من ذلك، يجب أن تُقدم المساهمات في شكل نقدي أو عيني فقط وهذا يعني أن الشركاء ملزمون بتقديم أموال نقدية أو أصول مثل الممتلكات أو المعدات كجزء من استثماراتهم في الشركة وتهدف هذه القاعدة إلى ضمان وضوح هيكل رأس المال وقوته، مما يُعزز من حماية حقوق المساهمين ويزيد من استقرار الشركة المالي وتُعتبر هذه المتطلبات جزءاً من الإطار القانوني الذي ينظم شركات المساهمة البسيطة في فرنسا، مما يضمن أن تكون رؤوس الأموال المستثمرة واضحة وقابلة للتقييم مما يسهل العمليات المحاسبية والتقارير المالية. وبالتالي، يعزز هذا النظام من الشفافية والثقة بين الشركاء والمستثمرين. (مرسي،2018: 29).تنص أنظمة الشركات السعودية على مجموعة من الأحكام المهمة المتعلقة بتقديم الحصص. في حال كانت حصة الشريك أو المساهم تتضمن حق ملكية أو حق منفعة أو أي حق عيني آخر، فإنه يتعين عليه تحمل المسؤولية وفقًا لأحكام عقد البيع و هذا يعني أنه في حالة حدوث ضياع لهذه الحصة أو تعرضها لمخاطر معينة أو وجود عيوب أو نقص فيها سيكون الشريك أو المساهم ملزمًا بضمان تلك الحصة وتصحيح الوضع و من ناحية أخرى إذا كانت حصة الشريك أو المساهم تمثل مجرد استفادة من حق شخصي على المال فستُطبق في هذه الحالة أحكام عقد الإيجار ويعني ذلك أن الشروط والالتزامات التي تنظم عقود الإيجار ستكون هي المطبقة ما لم يتم الاتفاق على

شروط أخرى تختلف عن هذه الأحكام. لذا، من الضروري أن يكون الشركاء والمساهمون على دراية بهذه القوانين لضمان حماية حقوقهم وتجنب أي نزاعات مستقبلية. (مرسي،2018: 28).

بشكل عام، ينظم نظام الشركات السعودي المسؤوليات والأحكام المتعلقة بتقديم الحصص في الشركات بناءً على نوع الحصة المقدمة، سواء كانت حق ملكية، حق منفعة أو حق شخصي على مال وفقًا للقانون رقم 05-20، الذي تم تنفيذه بموجب الظهير الشريف تم وضع إطار لتوصيف الحصص العينية وتقييمها، حيث يقوم مراقب أو مجموعة من المراقبين الذين يعينهم المؤسسون، بإعداد تقرير بهذا الخصوص يسمح هذا القانون أيضًا بمنح امتيازات خاصة لأشخاص معينين مما يعني أن الحصص العينية والامتيازات الخاصة يمكن أن تُدرج في عقود منفصلة. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أحكام هذه المادة لا تشمل شركات الدولة والشركات التابعة لها والشركات المختلطة كما هو محدد في المادة الأولى من القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة والهيئات الأخرى (ظهير شريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الاخر 1417(30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، المادة 17).

يرى الباحث هو نموذج يستخدم في مجالات مثل التعليم والبحث لتحديد ومعالجة مشكلات معينة يعتمد على تحليل البيانات والمعلومات من أجل تطوير استراتيجيات فعالة ويُركز على أهمية الفهم العميق للسياق والمشكلات المطروحة مما يساعد على اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة يتضمن النموذج عدة مراحل، منها تحديد المشكلة، جمع البيانات وتحليل النتائج وتطبيق الحلول المقترحة كما يعزز التعاون بين الباحثين والممارسين لضمان تحقيق نتائج مستدامة، يُعتبر هذا النموذج أداة مهمة لتحسين الممارسات والعمليات في مختلف المجالات.

القوائم المالية لشركة المساهمة المبسطة

تُعتبر القوائم المالية لشركة المساهمة المبسطة أداة حيوية لتوفير معلومات دقيقة وشاملة عن وضعها المالي وأدائها تلعب هذه القوائم دورًا أساسيًا في إطلاع المستثمرين والمساهمين والجهات المعنية على الحالة المالية للشركة مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة، ومع ذلك يتعين على الشركات الالتزام بشروط وإجراءات محددة لإيداع هذه القوائم وذلك لضمان الشفافية والمصداقية في المعلومات المقدمة لذا، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين و في المطلب الأول سيتم تناول الشروط المطلوبة لإيداع القوائم المالية والتي تشمل المعايير المحاسبية الواجب اتباعها والمواعيد النهائية للإيداع، بالإضافة إلى المستندات المطلوبة و سوف نبحث في الوسائل المستخدمة لإيداع القوائم المالية سواء كانت إلكترونية أو ورقية وكيفية تعامل الشركات مع هذه الآليات لضمان الامتثال للقوانين واللوائح السارية من خلال هذا التحليل، نهدف إلى تقديم فهم شامل للأهمية والإجراءات المرتبطة بالقوائم المالية في سياق شركات المساهمة المبسطة، أما في المطلب الثاني عن اقراض إدارة شركة المساهمة المبسطة.

شروط ووسيلة إيداع القوائم المالية لشركة المساهمة المبسط

تُعد القوائم المالية من الأدوات الأساسية التي تعكس الوضع المالي والأداء الاقتصادي لشركة المساهمة المبسطة لضمان الشفافية والمساءلة وضعت اللائحة التنفيذية للنظام السعودي مجموعة من الشروط والإجراءات المتعلقة بإيداع هذه القوائم ويتضمن ذلك إعداد القوائم المالية بدقة والمراجعة من قبل جهات معتمدة، بالإضافة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية لتسهيل عملية الإيداع وضمان وصول المعلومات إلى الجهات المعنية بشكل فعال.

شروط إيداع القوائم المالية لشركة المساهمة المبسطة.

تعتمد شروط إيداع القوائم المالية لشركة المساهمة المبسطة على التشريعات المحلية المعمول بها في كل دولة حيث تختلف هذه الشروط من بلد لآخر وفقًا للنظم القانونية والتنظيمية الخاصة بكل منها وفي المملكة العربية السعودية، تبرز المادة (147) من نظام الشركات كمرجع أساسي يحدد هذه الشروط بشكل واضح ومفصل وفقًا لما تنص عليه هذه المادة كما يتعين على رئيس شركة المساهمة المبسطة أو مديرها أو مجلس إدارتها، حسب الحالة إعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية و يشمل هذا الإعداد تقريرًا مفصلًا عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنقضية و من الضروري أن يتضمن هذا التقرير أيضًا الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح، إذا كانت الأرباح متاحة مما يساهم في إطلاع المساهمين على كيفية توزيع العوائد المالية و بعد إعداد القوائم المالية والتقرير المصاحب، يتوجب عرض هذه الوثائق على المساهمين خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية و هذا الإجراء يعد خطوة مهمة لتعزيز الشفافية والمصداقية حيث يتيح للمساهمين فرصة الاطلاع على الأداء المالي للشركة واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على المعلومات المقدمة علاوة على ذلك، يُطلب أيضًا إرفاق تقرير مراجع الحسابات إذا كان هناك مراجع حسابات معتمد للشركة وذلك لضمان دقة المعلومات وموثوقيتها. وبعد ذلك، يتعين على الشركة إيداع هذه الوثائق وفقًا لما تحدده اللوائح والأنظمة المعمول بها، مما يعكس التزامها بالامتثال للقوانين المحلية يسهم هذا النظام في تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين في أداء

الشركة ويضمن توفير المعلومات المالية الضرورية بشكل دوري مما يعكس شفافية العمليات المالية ويعزز من قدرة الشركة على جذب الاستثمارات. (147، النظام الشركات رقم م/132 لسنة 1443ه).

فيما يتعلق بالقانون المغربي، تنص المادة (327) من قانون الشركات على أنه عند انتهاء كل سنة مالية، يتوجب على مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية إعداد القوائم التركيبية وفقًا لما هو محدد في القانون رقم 9.88، الذي يحدد القواعد المحاسبية التي يجب على التجار الالتزام بها والذي صدر بناءً على الظهير الشريف رقم 1.92.138 و يقوم مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية بتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية، بالإضافة إلى إعداد مشروع لتوزيع هذه النتيجة وبعد الانتهاء من إعداد هذه الوثائق يتم عرضها على الجمعية العامة العادية السنوية للحصول على الموافقة و يعكس هذا الإجراء أهمية الشفافية والمشاركة من قبل المساهمين في اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالشركة، مما يعزز مصداقية المعلومات المقدمة.(ظهير شريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الاخر 1417(30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، المادة 327).

تتضمن عملية تحديد القوائم التركيبية وفقًا للقانون رقم 88-9 المتعلق بالقواعد المحاسبية في القانون المغربي عدة خطوات رئيسية أولاً، يتم إجراء جرد شامل للأصول والخصوم في نهاية السنة المالية حيث تعكس هذه الميزانية الوضع المالي للمؤسسة في تلك النقطة الزمنية ثانيًا، توضح القوائم التركيبية الإيرادات والمصروفات التي تم تسجيلها خلال السنة المالية مما يساعد في تحديد صافي الربح أو الخسارة و كما تُظهر هذه القوائم التغيرات التي طرأت على رأس المال والاحتياطات والنتائج المرحلة بين السنوات.بالإضافة إلى ذلك يُعد جدول تدفقات الخزينة الذي يوضح مصادر التمويل واستخدامات الأموال خلال السنة المالية، خطوة مهمة. وأيضًا، يتم إعداد ملحق القوائم المالية، الذي يوفر تفسيرات وتوضيحات للبنود المدرجة في القوائم المالية الأساسية تُعتبر هذه القوائم التركيبية الأساسية التي يجب على مجلس الإدارة إعدادها وعرضها على الجمعية العامة للمصادقة عليها، وفقًا لما ينص عليه القانون رقم 88-9.

وسيلة إيداع القوائم المالية لشركة المساهمة المبسطة.

في المملكة العربية السعودية تخضع عملية إيداع القوائم المالية لشركات المساهمة المبسطة لمجموعة من الإجراءات المحددة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية وحماية حقوق المساهمين تبدأ هذه العملية بضرورة قيام الشركة بإعداد القوائم المالية السنوية والتي تتضمن عدة مكونات رئيسية تشمل هذه المكونات الميزانية العمومية، وحساب الربح والخسارة وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية و بعد إعداد القوائم المالية، يتعين على الشركة إيداع نسخة من القوائم المالية المعتمدة لدى الهيئة العامة للشركات ويتم ذلك بشكل إلكتروني في غضون 120 يومًا من انتهاء السنة المالية و هذا الإجراء يضمن أن المعلومات المالية متاحة للجهات المعنية في الوقت المناسب مما يساعد على تعزيز الشفافية والمصداقية. إضافة إلى ذلك، يشترط أن تقوم الشركة بنشر القوائم المالية على موقعها الإلكتروني خلال نفس الفترة الزمنية، هذا الأمر يعزز من إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية من قبل المساهمين والجمهور مما يسهم في بناء الثقة في أداء الشركة وقراراتها المالية. تعتبر هذه الإجراءات جزءًا أساسيًا من النظام المالي في المملكة وحيث تهدف إلى حماية حقوق المساهمين وضمان تقديم معلومات دقيقة وموثوقة عن الوضع المالي للشركة وكما تسهم هذه الخطوات في تعزيز البيئة الاستثمارية في البلاد، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين (سميحة،2014: 801). تشير المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للنظام السعودي إلى أن مسؤولية إيداع القوائم المالية تقع على عاتق مدير الشركة أو رئيس مجلس إدارتها ويتعين عليهم إيداع القوائم المالية للشركة، بالإضافة إلى تقرير مراجع الحسابات إذا كان متوفرًا لدى المركز السعودي للأعمال الاقتصادية. يتم ذلك من خلال استخدام برنامج الإيداع الإلكتروني الخاص بالقوائم المالية. (المادة 5، اللائحة التنفيذية لسنة 1444ه)

يرى الباحث أن هذا الإجراء جزءًا من النظام الإداري والمالي الذي يسعى لتعزيز الشفافية والمساءلة في الشركات ومن خلال تحديد المسؤول عن إيداع القوائم المالية و يضمن النظام أن هناك جهة معنية تتحمل مسؤولية تقديم المعلومات المالية بشكل صحيح وفي الوقت المحدد استخدام برنامج الإيداع الإلكتروني يسهل عملية الإيداع، حيث يمكن للشركات تقديم مستنداتها بسهولة ويسر مما يقلل من الوقت والجهد المطلوبين، كما يعزز هذا النظام من إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية من قبل الجهات الرقابية والمستثمرين، مما يسهم في بناء بيئة استثمارية أكثر شفافية وثقة.

اقراض إدارة شركة المساهمة المبسطة

إقراض إدارة شركة المساهمة المبسطة يشير إلى عملية منح القروض أو التمويل للإدارة التنفيذية لهذه الشركة كما يتم توفير الأموال للإدارة لتمكينها من تنفيذ مشاريع الشركة أو تغطية احتياجاتها المالية يمكن أن يشمل ذلك قروضاً بنكية أو تمويل من مستثمرين خاصين أو حتى استخدام السيولة المتاحة للشركة كما يتم تنظيم عملية الإقراض وشروطها من خلال اتفاقية قانونية بين

الشركة والجهة الممنوحة للقرض كما تشمل هذه الاتفاقية معلومات مثل مبلغ القرض الفائدة المطبقة عليه، جدول السداد، وأي شروط أخرى تتعلق بالتمويل والضمانات المطلوبة كما سيتم توضيح هذا المبحث من خلال فرعين الفرع الأول يتناول مفهوم الإقراض في نظام الشركات، و الفرع الثاني احكام الإقراض إدارة شركة المساهمة المبسطة.

مفهوم الإقراض في نظام الشركات

تُعتبر القروض التجارية من الأدوات التمويلية المهمة التي تُعقد بين المؤسسات التجارية والمؤسسات المالية البنكية حيث تتم وفق شروط محددة تضمن حقوق الطرفين تلجأ الشركات عادةً إلى هذه القروض كوسيلة للحصول على السيولة المالية الضرورية لتوسيع نطاق أعمالها وزيادة قدرتها التنافسية في السوق وتستخدم المؤسسات هذه القروض بشكل رئيسي لتغطية التكاليف الرأسمالية مثل شراء المعدات والآلات أو الاستثمار في مشاريع جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تساعد القروض التجارية الشركات في تحمل النفقات التشغيلية التي قد تتجاوز إمكانياتها المالية الحالية، مثل الرواتب والإيجارات والمصروفات الأخرى وغالبًا ما يتم تمويل هذه العمليات من خلال الأرباح الفائضة التي تحققها الشركة مما يعني أن القروض تعتبر وسيلة لتوظيف الأرباح بشكل يُعزز من كفاءة العمل ويدعم نمو الشركة يتم سداد المبالغ المستدانة عادةً خلال فترة زمنية تتراوح بين شهر واحد إلى سنة، مما يتيح للشركات المرونة في إدارة تدفقاتها النقدية تُساهم هذه القروض في تعزيز السيولة المالية للشركة، وهو ما يمكّنها من تلبية احتياجاتها المالية بشكل سريع وفعّال ومن خلال هذه الآلية التمويلية وتستطيع الشركات الاستمرار في تطوير أنشطتها وتوسيع قاعدة عملائها، دون الحاجة إلى الاعتماد الكلي على القروض البنكية التقليدية التي قد تتطلب شروطًا أكثر تعقيدًا أو فترات سداد أطول بهذا الشكل، تُعد القروض التجارية خيارًا استراتيجيًا يساعد الشركات على تحقيق نمو مستدام والقدرة على مواجهة التحديات المالية التي قد تواجهها في الأسواق المتغيرة. (المهنا،1440ه:174).

أحكام الإقراض إدارة شركة المساهمة المبسطة

تُعد عملية الإقراض جزءًا حيويًا من استراتيجية تمويل الشركات، حيث يمكن أن تسهم في توسيع نطاق الأعمال أو تمويل مشاريع جديدة دون الحاجة للاعتماد الكامل على رأس المال الخاص بالشركة. ومع ذلك، يجب إدارة عمليات الإقراض بعناية لضمان قدرة الشركة على سداد الديون والحفاظ على استدامتها المالية وتفرض الأنظمة على شركة المساهمة المبسطة حظرًا على تقديم أي نوع من القروض لرئيس الشركة أو مديرها أو أعضاء مجلس إدارتها و كما يُمنع عليها أيضًا التوقيع على أي كفالة أو تقديم ضمانات تتعلق بقروض يُبرمها أي من هؤلاء الأعضاء مع أطراف خارجية ، يُطبق هذا الحظر أيضًا على القروض والكفالات والضمانات المقدمة لأقارب هؤلاء الأعضاء يُعتبر أي عقد يتم بالمخالفة لهذه القواعد باطلاً، وتحتفظ الشركة بالحق في المطالبة بالتعويض عن أي أضرار قد تلحق بها نتيجة لهذه المخالفات، وذلك أمام الجهة القضائية المختصة (الجهني، 2023: 417).

يُستثنى من حظر تقديم القروض كل من البنوك وشركات التمويل الأخرى وحيث يُسمح لها بتقديم القروض لأعضاء مجلس إدارتها أو فتح اعتمادات لهم، فضلاً عن إمكانية تقديم ضمانات على القروض التي يُبرمونها مع جهات خارجية ويتماشى هذا الاستثناء مع الأهداف المحددة لهذه المؤسسات المالية والشروط التي تضعها مما يتيح لها ممارسة أنشطتها المالية بشكل يتناسب مع طبيعة عملها علاوة على ذلك، يُمكن للشركة أن تقدم قروضًا وضمانات في إطار برامج تحفيز العاملين، شريطة الحصول على موافقة مسبقة واتباع أحكام نظام الشركة الأساسي أو أن يكون ذلك مدعومًا بقرار من الجمعية العامة، تتيح هذه البرامج للشركة تعزيز ولاء موظفيها وتحفيزهم على الأداء المتميز، ما ينعكس إيجابًا على إنتاجية الشركة هذا الاستثناء لا يقتصر فقط على البنوك وشركات التمويل بل يمتد أيضًا ليشمل رئيس الشركة ومديرها وأعضاء مجلس إدارتها، حيث يُمكنهم الاستفادة من هذه القروض والضمانات وفق الظروف المناسبة يهدف هذا الإطار التنظيمي إلى تحقيق التوازن بين توفير الفرص المالية للأعضاء وتعزيز الشفافية والممارسات الجيدة في إدارة الشركات. (المادة 144، نظام الشركات لسنة1443ه).

استنادًا إلى نص المادة (72) من نظام الشركات السعودي، يُمنع على شركة المساهمة تقديم أي نوع من القروض لأعضاء مجلس إدارتها كما يُحظر عليها إبرام أي كفالة أو تقديم ضمانات تتعلق بالقروض التي يُبرمها هؤلاء الأعضاء مع أطراف خارجية. يشمل هذا الحظر أي قرض أو كفالة أو ضمان يُمنح لأقارب أعضاء مجلس الإدارة، ويُعتبر أي عقد يُعقد بالمخالفة لهذه القواعد باطلاً تحتفظ الشركة بحق المطالبة بالتعويض عن أي أضرار قد تنجم عن هذه المخالفات، ويمكنها اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة لتحقيق ذلك. ومع ذلك، لا يسري حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على الحالات التالية:

أ/ البنوك وشركات التمويل، حيث يُسمح لها، وفقًا لأهدافها والشروط التي تحددها في معاملاتها مع الجمهور بتقديم قروض لأعضاء مجلس إدارتها أو فتح اعتمادات لهم، أو ضمانهم في القروض التي يُبرمونها مع جهات خارجية.

ب/ القروض والضمانات التي تقدمها الشركة في إطار برامج تحفيز العاملين، بشرط أن تكون هذه البرامج قد حصلت على الموافقة

وفق أحكام نظام الشركة الأساسي أو بقرار من الجمعية العامة. كما يُمكن للجهة المختصة تحديد الحالات والضوابط التي تمنع الشركة من تقديم قروض أو ضمانات تتعلق بقروض لأي من مساهميها. (المادة 72، نظام الشركات لسنة1443ه). ويلتزم رئيس الشركة أو مديرها أو مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية بإعداد القوائم المالية وتقرير عن نشاط الشركة ووضعها المالي بما يتماشى مع نظام الشركة، يجب أن يتضمن التقرير المقترحات المتعلقة بتوزيع الأرباح إذا توفرت وتقديم هذه الوثائق للاستعراض بالإضافة إلى تقرير مراجع الحسابات ان وجد، أي يصبح على المساهمين وذلك خلال (ستة) أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وعليه إيداع هذه الوثائق وفقاً لما تحدده اللوائح. (المادة 147، نظام الشركات لسنة1443ه).

قيود التصرف في الأسهم: وفي شركات المساهمة، يُعتبر حق تداول الأسهم عنصراً أساسياً في النظام المالي حيث يتيح للمساهمين التنازل عن أسهمهم أو تبادلها بسهولة وتساهم هذه العملية في تعزيز السيولة المالية، مما يمكّن المساهمين من تحقيق أرباح أو تقليل خسائرهم دون التأثير سلباً على مصلحة الشركة أو دائنيها. بالإضافة إلى ذلك، تلعب عملية الإقراض دوراً مهماً في دعم الشركات، حيث يمكنها الحصول على تمويل إضافي من البنوك لتحقيق أهدافها التوسعية إذا تم الاقتراض بشكل مدروس، يمكن أن يعزز ذلك نمو الشركة وزيادة عوائدها تتداخل عمليات تداول الأسهم مع الإقراض، إذ تؤثر صحة الشركة المالية على قدرتها في الحصول على قروض بشروط أفضل. لذا، يساهم التوازن بين تداول الأسهم والإقراض في استقرار شركات المساهمة ويحقق مصالح جميع الأطراف في السوق المالية. (الجهني،2023: 411). تخضع أهمية حق التصرف في الأسهم لبعض القيود والشروط وفقاً للأنظمة واللوائح السارية، دون أن تؤثر على حقوق المساهمين حدد نظام الشركات بعض هذه القيود، والتي قد تتضمن:

1/ حظر التصرف في الأسهم لفترة محددة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ الإصدار، مع إمكانية تمديد هذه المدة بموافقة الجمعية العمومية.

2/ ضرورة الحصول على موافقة من الشركة أو المساهمين قبل تنفيذ أي تصرف في الأسهم. أي تصرف يخالف هذه القيود يُعتبر باطلاً وغير ملزم للأطراف المعنية. تهدف هذه القيود إلى حماية مصلحة الشركة ومساهميها، وضمان استقرار ونجاح أعمالها على المدى الطويل (الجهني،2023: 410).

كما تهدف القيود المفروضة على التصرف في أسهم الشركات إلى حماية مصلحة الشركة وضمان استقرارها وتطورها على المدى الطويل، هذه القيود تمنع حدوث تغييرات سريعة في هيكل ملكية الشركة، مما يساهم في استمرار الإدارة والسياسات الاستراتيجية وكما تسهم في الحد من المضاربة والتلاعب بأسهم الشركة من قبل بعض المستثمرين، مما يحافظ على قيمة الأسهم وحقوق المساهمين، علاوة على ذلك، توفر هذه القيود للشركة الوقت الكافي لتنفيذ خططها الاستراتيجية وضمان نموها المستدام، مما يحمي مصالح جميع الأطراف المعنية. بشكل عام، تهدف هذه القيود إلى تحقيق توازن بين حقوق المساهمين والمصلحة العامة للشركة، مما يضمن استقرارها وتطورها المستمر. (المادة 151، نظام الشركات لسنة1443ه).

يمكن أن يتضمن نظام الشركة الأساس لشركة المساهمة المبسطة بنداً يلزم أحد المساهمين بالتنازل عن أسهمه، مع تحديد ثمن الشراء بناءً على القيمة العادلة، ما لم ينص النظام على خلاف ذلك و كما يمكن أن يتضمن النظام شروطًا تلزم أحد المساهمين بالتنازل عن أسهمه، بحيث يُحدد ثمن الشراء بالقيمة العادلة إذا لم يكن هناك نص آخر بالإضافة إلى ذلك، قد ينص النظام على تعليق الحقوق المرتبطة بأسهم المساهم، باستثناء الحقوق المالية و حتى يتم التنازل عن الأسهم و فيما يتعلق بالقانون الفرنسي، كانت القاعدة العامة تحظر على الشركات شراء أسهمها وفقًا للمادة 217/1 من قانون الشركات الصادر عام 1966. ومع ذلك، تم إدخال استثناءات معينة لاحقًا، حيث ألغى المشرع الفرنسي هذا النص صراحةً من خلال تعديل قانون الشركات في يوليو 1997 وقد أتاح هذا التعديل للشركات شراء أسهمها دون الحاجة إلى سبب محدد، مع ترك صلاحية تحديد حدود عملية الشراء للجمعية العمومية، حيث حدد المشرع الحد الأقصى لشراء أسهم الشركة بنسبة 10% من رأسمالها. (1/271، القانون الشركات الفرنسي لسنة1997).

يرى الباحث أن إقراض إدارة شركة المساهمة المبسطة يشكل أداة استراتيجية حيوية لتعزيز كفاءة العمل وتمويل المشاريع، مما يساهم في تحقيق النمو المستدام كما يؤكد على أهمية إدارة عمليات الإقراض بشكل دقيق لضمان استدامة الشركة المالية، خاصةً مع وجود قيود صارمة على تقديم القروض لأعضاء الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يرى الباحث أن قيود التصرف في الأسهم تلعب دورًا مهمًا في حماية مصلحة الشركة واستقرارها، مما يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات السريعة في هيكل الملكية. بشكل عام، يشدد الباحث على ضرورة التوازن بين توفير الفرص المالية وتعزيز الشفافية والممارسات الجيدة في إدارة الشركات.

الخاتمة

تُعتبر شركة المساهمة المبسطة من أبرز التطورات القانونية والمالية في مجال الشركات وحيث تجسد نموذجًا حديثًا يلبي احتياجات رواد الأعمال والمستثمرين في المملكة العربية السعودية ومن خلال هذه الدراسة، تم استعراض الخصائص الأساسية والمالية

والتنظيمية التي تميز هذا النوع من الشركات، مما يعكس التحول الذي تشهده البيئة الاقتصادية والتجارية في المملكة. لقد أظهرت الدراسة أن شركة المساهمة المبسطة توفر مزايا عديدة مقارنةً بالنماذج التقليدية للشركات، مثل المرونة في تأسيسها وإدارة رأس المال، حيث يمكن للمستثمرين تأسيس هذه الشركات برأس مال أقل، مما يُسهل دخولهم إلى عالم الأعمال وكما أن النظام الأساسي لهذه الشركات يتيح لهم حرية أكبر في تنظيم هيكلها وعملياتها، مما يتماشى مع رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد ودعم القطاع الخاص. مع ذلك، تواجه شركة المساهمة المبسطة تحديات عدة، تتمثل في غموض الجوانب المالية والتنظيمية، مما قد يؤدي إلى تفسيرات غير دقيقة حول كيفية عملها، كما أن الاختلافات التشريعية بين المملكة ودول أخرى مثل فرنسا والمغرب تضيف تعقيدًا لفهم الممارسات المالية والإدارية. لذلك، كان من الضروري إجراء تحليل شامل لهذه الجوانب مما يسهم في تعزيز الفهم والتوعية حول هذا النموذج الجديد كما تناولت الدراسة أهمية الشفافية والمساءلة في إدارة شركات المساهمة المبسطة حيث تم التأكيد على ضرورة الالتزام بالشروط والمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية و كما تم استعراض آليات إيداع هذه القوائم، مما يساهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين والمساهمين في ضوء النتائج المستخلصة و يتضح أن شركة المساهمة المبسطة تمثل خيارًا جذابًا للمستثمرين ولكن يتطلب الأمر مزيدًا من التوعية والتثقيف حول خصائصها وآليات عملها. لذا، ينبغي على الجهات المعنية تنظيم فعاليات توعوية وورش عمل تستهدف رجال الأعمال والمستثمرين لتعزيز فهمهم لهذا الشكل الجديد من الشركات.

النتائج

1/ شركة المساهمة المبسطة هي نوع جديد من الشركات، ظهرت لأول مرة في فرنسا عام 1994، ثم انتشرت إلى المغرب في عام 1996، وبعد ذلك إلى الجزائر في مايو 2022، وأخيرًا إلى المملكة العربية السعودية.

2/ وفقًا لتوجيهات المنظم السعودي سيحدد النظام الأساسي لشركة المساهمة المبسطة كيفية تعيين وعزل المديرين بالإضافة إلى آلية عملهم وصلاحياتهم بشكل مختصر وسيُستخدم هذا النظام في تنظيم إدارة الشركة.

3/ لم يتمكن المنظمون في كل من السعودية وفرنسا من وضع تعريف محدد لشركة المساهمة المبسطة بينما أعدوا تعريفًا لشركة المساهمة العادية، ولم يتم تحديد تعريف خاص بالشركة المساهمة المبسطة كما فعلوا مع العادية.

4/ لم يحدد المنظم السعودي حدًا أقصى أو أدنى لرأس مال شركة المساهمة المبسطة، بل ترك الأمر للشركاء لتحديد ذلك من خلال نظام الشركة الأساسي.

التوصيات:

1/ ينبغي على الباحثين فحص شركة المساهمة المبسطة من جميع الجوانب القانونية والمالية ويتضمن ذلك تحليل النظام الأساسي للشركة، الذي يحدد كيفية تعيين وعزل المديرين بالإضافة إلى صلاحياتهم وآليات إدارتهم وكما ينبغي دراسة الجوانب المالية، مثل هيكل رأس المال وسياسات التمويل والاستثمار. بشكل عام، يُعد إجراء بحث شامل حول هذه الشركة الجديدة أمرًا ضروريًا لفهم طبيعتها، وتحديد مزاياها، والتعرف على التحديات التي قد تواجهها.

2/ تنظيم ندوات وفعاليات توعوية تستهدف رجال الأعمال والمساهمين والمهتمين بأحكام وخصائص شركة المساهمة المبسطة يمكن أن تسهم وزارة التجارة والغرف التجارية في هذه الجهود لضمان الوصول إلى الفئات المستهدفة ومن خلال هذه اللقاءات يمكن توضيح الإطار القانوني والمالي لهذا النوع الجديد من الشركات مع تسليط الضوء على مزاياه وآليات إنشائه وإدارته، تهدف هذه المبادرات إلى زيادة الوعي وتشجيع المعنيين على الاستفادة من هذا الشكل التجاري الحديث.

3/ يجب على الجهات المختصة مراجعة وتحديث اللوائح والقوانين المتعلقة بشركة المساهمة المبسطة لضمان شفافيتها وفاعليتها، مما يسهل على المستثمرين فهم حقوقهم وواجباتهم.

4/ يجب التركيز على أهمية الشفافية في تقديم المعلومات المالية ومن خلال استخدام تقنيات حديثة في الإيداع والمراجعة مما يعزز الثقة بين المستثمرين والمساهمين.

5/ مراجعة وتحديث اللوائح والقوانين المتعلقة بشركة المساهمة المبسطة لضمان شفافيتها وفاعليتها، كما يُعتبر تعزيز الشفافية في تقديم المعلومات المالية من الأولويات التي يجب التركيز عليها، مما يسهم في بناء بيئة استثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.

المراجع والمصادر

احمد أبو زينة، (2022) تقدير قيمة الحصص العينية في الشركات المساهمة العامة، مجلة جامعة الملك سعود للحقوق والعلوم السياسية.
ادوار عيد، (1970) الشركات التجارية (شركات المساهمة)، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، بيروت، مطبعة النجوى.
انظر ظهير شريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الاخر 1996 بتنفيذ القانون رقم 17.95.
خالد بن عبد الرحمن المهنا (1440ه) تصرف الشريك بالهبة والإقراض من مال الشركة وتطبيقه على نظام الشركات السعودي، مجلة قضاء، الرياض، عدد5.
عبد الرحمن بن محمد سليمان الجهني (2023) النظام القانوني الشركة المساهمة المبسطة، مجلة القضاء، العدد 32.
عدنان صالح العمر التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقًا لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ (دراسة مقارنة)، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 3.
عدنان صالح العمر (1444ه) الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الافلاس وفقا لنظام الشركات 1443هـ ونظام الافلاس الجديد، ط الخامسة.
القانون التجاري الجزائري رقم (22-9) معدل لسنة202.
القانون الشركات الفرنسي لسنة1997.
القليوبي، سميحة (2014) الشركات التجارية، الطبعة 6، القاهرة، دار النهضة العربية.
اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي الجديد.
محمد مصطفى مرسي (2018) الشركات التجارية في قانون الشركات المصري ونظام الشركات السعودي، دار الفكر والقانون المنصورة.
محمد مصطفى مرسي (2018) نظام الشركات السعودي، دار الفكر والقانون، المنصورة.
نظام الشركات السعودي الجديد1443ه.